الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.19

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

22 March 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر، نيويورك

يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حاشاني . . . . . (تونس)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/53/41 و A/53/57 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/281 و 311 و 482)

١ - **السيدة صمولسيك** (أوروغواي): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة ريو بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأكدت من جديد ما يساور أوروغواي من القلق بشأن ضرورة العثور على طريقة سريعة للتخفيف من حدة ما يعانيه الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وتشديدها على أهمية العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح. وأضافت أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريره (A/53/482) تشكل دليلا فعالا للعمل في المستقبل. ويعلق بلدها أهمية كبيرة على المناقشة التي أجراها مجلس الأمن بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح ويعرب عن أمله في أن تجعل هذه المناقشة من حقوق الطفل موضوعا لاهتمام خاص لدى معالجة الأزمات الإنسانية التي تؤدي إليها الصراعات المسلحة.

٢ - وأعادت الإعراب عن تأييد بلدها لجهود الممثل الخاص الرامية إلى تحسين حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وتعزيز تأهيلهم في أعقابه. وأعلنت أنه يؤكد من جديد التزامه باتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ويلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها البلدان الموقعة لكفالة التصديق العالمي عليها. وتشيد أوروغواي بالعمل الذي قامت به المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة، وقد أيدت الإعلان وخطة العمل المعتمدين في المؤتمر العالمي المعقود عام ١٩٩٦ لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية.

٣ - ومضت قائلة إن بلدها قد بدأ عملية بعيدة الأثر ترمي إلى استكمال تشريعاته بغية تحقيق الاتساق بينها وبين اتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وقعت أوروغواي اتفاقا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتقييم الحالة فيما يتعلق بعمالة الأطفال، خاصة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، واتخذت خطوات لتحسين الدراسة في المدارس بمساعدة المدرسين المتخصصين والإخصائيين النفسيين والمعاونين الاجتماعيين وعن طريق تشييد مدارس جديدة. ويوفر المعهد الوطني للأسرة والمرأة نظاما للدعم لمد يد المساعدة إلى الأطفال الذين يتعرضون لإساءة المعاملة.

٤ - واختتمت بيانها بالإعراب عن أمل وفدها في سرعة الانتهاء من الأعمال المتعلقة بصياغة البروتوكولين الاختياريين المتعلقين ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة وبإشراك الأطفال في الصراع المسلح.

٥ - **السيد ميلينفسكي** (أوكرانيا): قال إن المشاكل من قبيل حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، والاستغلال الجنسي للأطفال، وحالة الأطفال المعوقين وأطفال الشوارع ومشكلة عمالة الأطفال تتطلب حلولا فورية. وأكد أهمية النداء الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ الذي يحث على التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها من قبل جميع الدول الأطراف. وثمة حاجة إلى إنشاء آلية عالمية تعاقب مرتكبي الجرائم

ضد الأطفال، ولا سيما في الصراعات المسلحة. وأعرب عن تأييد وفده بشدة للأعمال المتعلقة بمشروع البروتوكول الاختياري للاتفاقية فيما يتصل بإشراك الأطفال في الصراع المسلح.

٦ - واستطرد قائلا إن الاستغلال الجنسي للأطفال يشكل انتهاكا مخزيا بصفة خاصة لحقوق الطفل. وينبغي زيادة فعالية الدور الذي تؤديه نظم القضاء ووسائط الإعلام والمؤسسات التعليمية الوطنية في حماية الأطفال وجعله أقرب إلى التوجه العملي. ويلزم أيضا النظر بمزيد من التمعن في الحاجة إلى مواصلة إعداد البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة، حيث أنه قد يشكل ازدواجا للعمل الذي تقوم به بعض هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

٧ - ومضى يقول إن أوكرانيا تركز اهتمامها على تعزيز نظامها القانوني لحماية حقوق الطفل. وقد أعدت مشروع إعلان عن المبادئ التي تقوم عليها سياسة الدولة إزاء الطفل والمرأة، واعتمدت برنامجا وطنيا لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومن دواعي الأسف أن للركود الاقتصادي الراهن في أوكرانيا وللنتائج المترتبة على حادث تشرنوبل في عام ١٩٨٦ أثرا سلبيا على حالة الطفل. وأعرب عن امتنان بلده العميق للمساعدة المقدمة من اليونيسيف لتحسين حالة الأطفال في أوكرانيا وعن تطلعه إلى مزيد من التعاون مع هذه المنظمة.

٨ - **السيد دو زينقوان** (الصين): قال إن اتفاقية حقوق الطفل كانت خطوة رئيسية إلى الأمام في ميدان حقوق الإنسان الدولية. وبالرغم من هذا، فما زال يلزم بذل جهود طويلة الأجل لكفالة دمج أحكامها في القوانين وتنفيذها في الحياة اليومية. وأعرب عن تأييد وفده لجهود الحكومات والمجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة مشاكل من قبيل الاتجار بالأطفال، وعمالة الأطفال، وإساءة معاملة الأطفال، وحالة الأطفال في ظروف الصراع المسلح.

٩ - وأعرب عن تأييد الصين للعمل الجاري في إعداد مشروع البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أنه ينبغي، في نفس الوقت، اتخاذ جميع التدابير اللازمة بغية تسهيل التأهيل البدني والنفسي للأطفال من ضحايا الإيذاء وتعزيز إعادة اندماجهم في المجتمع. وقال إن حكومته تؤيد البيان الصادر عن مجلس الأمن بشأن البند "الأطفال والصراع المسلح" وتناشد جميع الأطراف في هذه الصراعات أن يمتثلوا للقانون الإنساني الدولي بكل دقة. وأضاف أنه، نظرا للضرر الذي تلحقه الجزاءات الاقتصادية بالأطفال، فمن المهم التزام الحذر في فرض الجزاءات تفاديا لإيذاء الأطفال.

١٠ - **السيد بطي** (باكستان): أشار إلى أن ١,٣ بليون نسمة في العالم يعيشون دون خط الفقر وأن الأطفال يشكلون نصف هذا العدد. وقال إن الأزمة المالية والاقتصادية في جنوب شرقي آسيا تهدد بدفع ملايين آخرين إلى دائرة الفقر. ويؤدي عبء الديون أيضا إلى استمرار الفقر بما أن صافي مدفوعات خدمة الديون التي تسددها البلدان النامية تتجاوز مجموع تدفقات المعونة الخارجية الموجهة إلى هذه البلدان. وقد أثر الهبوط المنتظم في المعونة خلال العقد الماضي أيضا في حالة أطفال العالم.

١١ - وأضاف أن تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة (A/53/311) يعطي تفاصيل مروعة عن إيذاء الأطفال. وقال إن الاتجار بالبشر لأغراض البغاء والمطبوعات الخليعة امتهان للكرامة الإنسانية جدير بأشد صور الإدانة. وأعرب عن أمل وفده في أن تحظى توصيات المقررة الخاصة بالنظر الجدي في اللجنة.

١٢ - ومضى قائلا إن محنة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح مسألة أخرى تدعو إلى القلق البالغ. ففي بعض الحالات مثل كوسوفو وفلسطين وكشمير، عاملت الحكومات المعنية السكان جميعا بوحشية في محاولة منها لإكراههم على الخضوع. ويتعين على الأمم المتحدة تعزيز قدراتها على التصدي للأسباب الجذرية للصراع المسلح بغية وضع حد للشقاء الذي يعانيه الملايين من النساء والأطفال في أرجاء العالم. ويتضمن تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح (A/53/482) توصيات مفيدة في هذا الصدد.

١٣ - وأعلن أن باكستان تعلق أهمية خاصة على تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وقد سحبت تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل وشرعت في عملية إصلاح لقوانينها المتعلقة بالأطفال تحقيقا للانسجام بينها وبين هذا الصك. كما أن بلده قد اتخذ عددا من الخطوات للقضاء على استغلال عمالة الأطفال، فقانون توظيف الأطفال يحظر عمالة الأطفال ويجري تنفيذه تنفيذا بصرامة. وعلى الصعيد الإقليمي، تعكف باكستان على تنسيق الخطى مع البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بغية استئصال عمل الأطفال والاتجار بالنساء والفتيات. وقال إن حكومته ترى في تمكين جميع شرائح المجتمع من خلال توفير السبل لوصول الجميع إلى التعليم والرعاية الصحية الأولية وغيرهما من الخدمات الاجتماعية، عاملا أساسيا في تحقيق هذه الغاية. وهي تسعى لكفالة حصول الجميع على التعليم الابتدائي والثانوي، وقررت حجز ما نسبته ٧٠ في المائة من المدارس الابتدائية الجديدة في المناطق الريفية للبنات، ضمانا لتكافؤ فرص الطفلة في الوصول إلى التعليم.

١٤ - **السيد بون** (فيجي): قال إن بلده حريص على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل وقد أنشأ لجنة تنسيق معنية بالطفل للاشراف على تنفيذ هذا الصك. وأضاف أن فيجي، لكونها ليست بمنأى عن أنشطة الولع الجنسي بالأطفال التي يرتكبها أشخاص من خارج البلد، قد سنت قوانين جديدة للتعامل مع المنخرطين في هذه الأنشطة غير المشروعة. وقد أنشأت الحكومة أيضا آليات للإدارة والحماية في إدارتي الرعاية الاجتماعية والشرطة.

١٥ - وقال إن فيجي تسلم بما للتعليم من أهمية في تنمية مواردها البشرية. فالتعليم إلزامي للأطفال دون سن ١٣ سنة، وتبلغ نسبة المسجلين بالصفوف الابتدائية زهاء ٩٨ في المائة. وتلتزم الحكومة بزيادة سبل حصول الفقراء من أهل الريف والحضر على التعليم الجيد وتتوسع في التعليم قبل المدرسي والتدريب المهني. وثمة اختلافات بين الفئات الإثنية المختلفة في فيجي فيما يتعلق بمسائل حساسة من قبيل العقاب البدني والحد الأدنى لسن الزواج. ويرى وفد بلاده أن العقاب البدني يؤدي دورا هاما بغرسه النظام في نفوس الصغار. واستدرك قائلا إنه لا يؤذن بتوقيع العقاب البدني في المدارس إلا للنظار ومديري المدارس. وبينما تسعى فيجي لحماية وتعزيز مصالح أطفالها، فهي ترى أن الفئات الضعيفة الأخرى، مثل المعوقين وكبار السن، أهل لتلقي المساعدة الخاصة بنفس الدرجة.

١٦ - واستطرد قائلا إنه ما لم تتلق الدول الجزرية الصغيرة مثل فيجي كل المساعدات الدولية الممكنة، فمن غير المحتمل أن تكون قادرة على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على الوجه الكامل، بالرغم من التزامها بأن تفعل ذلك. والمعيار النهائي لفعالية هذه الاتفاقية هو تحرير الأطفال من الفقر والجوع وسوء التغذية.

١٧ - **السيد الخرينج** (الكويت): قال إن دستور الكويت يضمن الحماية الاجتماعية للأسرة والنشء، فهو يرى أن الأسرة أساس المجتمع وأنها المسؤولة عن القيم الدينية والوطنية. وقال إن النشء يتمتع بالحماية من الاستغلال ومن الإهمال الأدبي والجسماني والروحي وبسبل الوصول إلى الخدمات الرامية إلى تحقيق إمكاناته الكاملة.

١٨ - وأضاف أن الكويت اعتمدت خطة خمسية تتضمن برامج للرعاية الاجتماعية للأطفال والشباب والأسرة والفئات الخاصة، ولا سيما المعوقين والجانحين والمعرضين للجـُناح.

١٩ - وقال إنه يجري السعي بكافة الوسائل الممكنة لتحقيق الرعاية الشاملة للأمومة والطفولة، ولإزالة العقبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في المجتمع وفي قوة العمل. وبحلول عام ١٩٩٣، بلغ عدد مراكز الأطفال التي أنشئت في كافة أنحاء الكويت تسعة مراكز، تقدم التسهيلات الترفيهية والثقافية للأطفال وتنمي مهاراتهم الاجتماعية والإبداعية. وقد أنشئت أيضا دور الحضانة الخاصة، بينما تقوم برامج رعاية الأمومة والطفولة بتوفير الرعاية الصحية الشاملة.

٢٠ - ويحصل الأطفال الصغار على التطعيم بالمجان وفي الوقت المناسب ضد شلل الأطفال والحصبة والدرن الرئوي، مما ساعد على اختفاء حالات شلل الأطفال والوفاة بسبب الحصبة منذ عام ١٩٨٨. كما هبط معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة.

٢١ - وأعلن أن الكويت قد أدركت منذ وقت مبكر أهمية التعليم لعملية التطبيع الاجتماعي للأطفال، وتحديد نوعية الفرص التي تتاح أمامهم، وإعدادهم للعمل. ولهذا السبب، جعلت التعليم متاحا للجميع ومجانا وإلزاميا في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

٢٢ - واختتم بيانه بالقول إن الاحتلال العراقي الغاشم للكويت فرض معاناة رهيبة على أطفال الكويت. فقد تعرضوا للقتل والتعذيب وفقد عدد كبير منهم حياتهم في المستشفيات لعدم إتاحة العناية الطبية. غير أن الكويت تعمل على التخفيف من الآثار الخطيرة للاحتلال وعلى توفير خدمات التأهيل اللازمة لأطفالها.

٢٣ - **السيد العطوي** (مصر): أعرب عن ترحيب وفده بقرب تحقيق عالمية التصديق على اتفاقية حقوق الطفل أو الانضمام إليها، التي كانت مصر من أولى الدول التي أصبحت أطرافا فيها. وقال إن مصر تسعى إلى تعزيز حقوق الطفل من خلال إنشاء مجلس قومي للأمومة والطفولة وتشجيع منظمات الرعاية الاجتماعية فيها على النهوض بحقوق الطفل وثقافته وصحته، مع تقديم الرعاية الخاصة للأطفال المعوقين وذوي المواهب.

٢٤ - وأضاف أن مصر قد سنّت التشريعات التي تحدد مسؤوليات الدولة عن حماية الطفولة والأمومة والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئة الأطفال التنشئة الصحيحة وللعيش في إطار من الحرية والكرامة.

٢٥ - وقال إن رعاية مصالح الطفل تأتي، بحكم القانون، في المقام الأول من الأولوية عند اتخاذ جميع القرارات أو الإجراءات المتعلقة بالطفولة. وحقوق الأطفال الأساسية مضمونة فيما يتعلق بالتعليم والتغذية والمسكن وحماية الوالدين وملكية الأموال. وقد حرمت مصر أيضا تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة وفرضت عددا من الشروط الصارمة على تشغيلهم، وتقوم بمراقبة الالتزام بها.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الجهود المبذولة للحد من عمالة الأطفال بفرض تدابير حمائية على الصادرات من الدول النامية تتم دون الرجوع للحكومات المعنية. وثمة حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه العمالة، والتي تتمثل تحديدا في الفقر ونقص التنمية. ففي كثير من المجتمعات الفقيرة، يرغب الطفل ذاته في العمل، في سبيل مساعدة أسرته على البقاء. ورد الأطفال القسري من العمل، يمكن أن يدفعهم إلى اللجوء لأنشطة أكثر ضررا من شأنها تقويض المجتمع في نهاية الأمر.

٢٧ - وأعلن أن مصر ستعارض جميع محاولات الربط بين معايير العمل الدنيا والتجارة الدولية، تحت ستار حقوق الطفل. وينبغي إعداد برامج للتأهيل المهني لاستيعاب الأطفال المتسربين من التعليم، وذلك بدعم مالي من البلدان المانحة.

٢٨ - وأضاف أن مصر تشجع كلا من اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية على مواصلة التعاون مع الدول النامية بشأن عمالة الطفل وتقدر جهودهما المبذولة حتى الآن.

٢٩ - وتعلق مصر اهتماما كبيرا على سرعة اعتماد مشروعَي البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وسوف يمثل رفع الحد الأدنى لسن التجنيد الإجباري للأطفال في الصراعات المسلحة خطوة هامة إلى الأمام، في حين يمكن للمحكمة الجنائية الدولية، بعد إنشائها، أن تتخذ التدابير لضمان الامتثال لذلك.

٣٠ - وقد اضطلعت اليونيسيف بأعمال رائعة ترمي إلى منع تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، وتأمين تسريح الأطفال الجنود، وجمع شمل الأطفال المنفصلين عن ذويهم، وحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة والعنف المنظم، وكفالة إعادة إدماجهم نفسيا واجتماعيا.

٣١ - وأكد في ختام كلمته على ضرورة احترام الحقوق الأساسية للطفل في الحياة والسلامة البدنية والتنمية، حتى لو كان يعيش في مناطق الاحتلال الأجنبي أو الصراع المسلح. وطالب بالوقف الفوري للأعمال العسكرية الموجهة ضد النساء والأطفال، وبصفة خاصة في أفريقيا والأراضي العربية المحتلة. وقال إن على المجتمع الدولي أن يُظهر الإرادة السياسية ويخصص الموارد المالية اللازمة لإنقاذ الأطفال الأبرياء الذين يعانون من ويلات الحروب، وإعادة دمجهم في الحياة المدنية.

٣٢ - **السيد نجم** (لبنان): قال إن لبنان قد وضع خطة وطنية للطفل، تركز على التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة، والحماية الاجتماعية والتأهيل والدمج الاجتماعي. ويعمل لبنان على تحقيق الأهداف التعليمية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وعلى ضمان تمتع كل طفل لبناني بسبل الحصول على الخدمات الصحية. وتشمل برامج الحماية والتأهيل الاجتماعي التربية من أجل السلام، ومراقبة المواد المطبوعة مراقبة شديدة لاستئصال المواد المتسمة بالعنف، وحماية الأطفال من إساءة استعمال المخدرات، ومن العنف والاستغلال الجنسي، وتشديد العقوبات على الجناة.

٣٣ - وأضاف أن لبنان قد استعرض تشريعاته لكفالة تمشيها مع التزاماته بموجب الاتفاقية. وتُعرض على مجلسه النيابي اقتراحات ومشاريع قوانين للتعامل مع أوجه التباين التي يتم تحديدها.

٣٤ - وأكد أن من الصعب على أي طفل أن ينمو في ظل الاحتلال والقتل والتشريد. ومنذ عام ١٩٧٨، يعاني أطفال جنوب لبنان وبقاعِه الغربي من احتلال القوات الإسرائيلية وممارساتها الإرهابية. وقد انتُهكت حقوقهم التعليمية والاجتماعية وتعرض رفاههم النفسي لضرر بالغ بفعل القصف المستمر. فقد انتهكت قوات الاحتلال الإسرائيلي أبسط حقوق الإنسان الخاصة بالسكان الذين يعيشون في ظروف النزاع المسلح ويتعين على المجتمع الدولي الضغط على هذه القوات من أجل انسحابها الفوري وغير المشروط.

٣٥ - **السيدة مونروي** (المكسيك): قالت إن وفدها يؤيد البيان الصادر نيابة عن مجموعة ريو بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وهي تأمل في أن ترى جميع بلدان العالم وقد صدقت بسرعة على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها وأكدت أهمية العمل المتمثل في وضع مشروعي البروتوكولين الإضافيين اللذين ينبغي أن يعتمدا قبل حلول الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع الاتفاقية.

٣٦ - وأضافت قائلة إن المكسيك تؤكد من جديد التزامها بقضية الطفل وتؤيد مختلف المبادرات التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية. فعلى المستوى الوطني، تواصل حكومتها العمل الذي تقوم به في هذا الميدان. وهناك خطوات تتخذ لتوسيع وتحسين الخدمات التعليمية والصحية ولجعل التشريعات الوطنية بما يتفق مع الاتفاقية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ أنشأت الشبكة الوطنية للنهوض الشامل بالأسرة لجنة للقضاء على بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. كما أن خطة عمل وضعت على أساس توصيات المقررة الخاصة التي تقدم لها منظمة الأمم المتحدة للطفولة الخدمات الاستشارية.

٣٧ - ومضت تقول إنه بالرغم من جهود المجتمع الدولي، تقلصت احتمالات توسيع برامج مساعدة الأطفال ولا سيما في البلدان النامية، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والأثر السلبي المترتب على شتى العوامل الاقتصادية والمناخية. ويؤيد وفدها عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ للنظر في المنجزات التي تحققت ووضع ثوابت جديدة يسترشد بها المجتمع الدولي فيما يقوم به من أعمال لفائدة الطفل في القرن القادم. وينبغي إيجاد الموارد الكافية لإنجاز العمل المطلوب على المستوى الوطني. ويتطلب ذلك المحافظة على روح التعاون التي لا بد منها لخدمة قضية الطفل.

٣٨ - **السيدة نيكوديموس** (البرازيل): قالت إنه بالرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل قد صدقت عليها جميع بلدان العالم تقريبا لا تزال الفجوة عميقة بين المبادئ الطموحة للاتفاقية وواقع حياة الأطفال. ولا يمر يوم إلا وتنتهك فيه أبسط حقوق الطفل ويتضح ذلك من استغلال الأطفال لأغراض البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية وتشغيله ومن تجارب الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وأعمال العنف وسوء المعاملة.

٣٩ - وثمة حاجة إلى التعاون الدولي لتنفيذ الاتفاقية في حين ينبغي منح الأولوية لحقوق الطفل في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

٤٠ - ووصفت العمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة لفائدة الأطفال الذين يعيشون ظروف عصيبة شأنها في ذلك شأن سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية بأنها جديرة بالثناء. وقالت إن تلك الأنشطة تزكي في آن واحد الوعي بحدة المشاكل التي يعاني منها الأطفال وتساعد على حلها. ويشكل العمل الذي تقوم به لجنة حقوق الطفل أيضا مساهمة مفيدة إذ يسترشد به في عمل واضعي ومخططي السياسات الوطنية.

٤١ - وتابعت تقول إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص في تنفيذ الاتفاقية لصحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم وتحسين دخل الأسرة وإتاحة فرص العمل. وقد حققت البرازيل من ناحيتها معظم أهداف مؤتمر القمة العالمي للطفل وهي تأمل في أن تحققها جميعا بحلول عام ٢٠٠٠.

٤٢ - وذكرت أنه تطبق اللامركزية في البرازيل في السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم بغية تعزيز المشاركة العامة في تخصيص الأموال. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال انخفاضا كبيرا وطرأ تحسن ملحوظ في الصحة التغذوية للأطفال. وأزيدت الموارد المخصصة للتعليم الأساسي بثلاثة أضعاف أمثالها لتغطية التكاليف المترتبة على تحسين تدريب المعلمين وزيادة أجورهم فضلا عن الزيادة في عدد غرف التدريس.

٤٣ - وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على حماية الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة وهي تؤيد على نحو كامل العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام بشأن تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال وترى ضرورة المضي قدما في تنفيذ توصياته. وينبغي التخفيف من معاناة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وذلك من خلال جملة أمور منها اعتماد بروتوكول اختياري يرفع مستوى الحد الأدنى من الحماية المكفولة بموجب الاتفاقية.

٤٤ - ومضت تقول إن البرازيل تعتبر أن اعتماد مشروع البروتوكول الاختياري المتصل ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية عنصرا بالغ الأهمية لإكمال المادتين ٣٤ و ٣٥ من الاتفاقية. وتحقيقا لهذا الغرض أجرت الحكومة البرازيلية مع المقررة الخاصة حوارا هاما بشأن هذه المسألة وهي تشجع جميع البلدان على الاقتداء بها.

٤٥ - وأعلنت أن البرازيل أقامت شبكة وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي في حين وضعت حكومات وإدارات بعض الولايات والبلديات خطط عمل خاصة بها وشرع في حملة وطنية لمكافحة السياحة بغرض استغلال الأطفال جنسيا.

٤٦ - وختمت بالقول إن البرازيل سعت إلى قمع عمالة الطفل بالتصدي للمشكلة من جذورها. فقد أقامت آليات للرصد وأتاحت بدائل للأسر التي غالبا ما يتوقف رزقها على عمل أطفالها. بيد أنه لا بد من إيجاد نهج شامل. وتعالج البرازيل هذه المسألة مع منظمة العمل الدولية وتؤيد الجهود التي تبذلها هذه المنظمة لوضع اتفاقية دولية جديدة بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمالة الطفل.

٤٧ - **السيدة دي أرمس** (كوبا): قالت إنه يتعين توفر إرادة سياسية حقيقية لتفادي وفاة نصف مليون امرأة سنويا بسبب مضاعفات الحمل والولادة وتوفير التعليم لملايين الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة ولا يرتادون المدارس ولمساعدة ملايين الأطفال المحكوم عليهم بالقيام بأعمال تشكل خطرا عليهم وتوفير مرافق الصرف الصحي الكافية لبلايين السكان المعرضة صحتهم للخطر بسبب تردي حالة المرافق الصحية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتوفر الإرادة السياسية لإنقاذ أرواح ملايين الأطفال الذين يموتون كل سنة بسبب سوء التغذية.

٤٨ - ومضت تقول إن منظومة الأمم المتحدة ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة تستحق الثناء للنتائج الملموسة التي حققتها لفائدة أطفال العالم. وتقوم كوبا من ناحيتها بتنفيذ برنامج عمل وطني للنهوض الشامل بأطفالها. وقد عملت الحكومة جاهدة للتغلب على صعوباتها وكفالة الوصول إلى الخدمات المجانية في مجالي التعليم والصحة لفائدة الجميع ولا سيما الأطفال. ويصل معدل وفيات الرضع إلى ٧,٢ في المائة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء في حين تم القضاء على عدة أمراض من بينها شلل الأطفال. ويتلقى جميع الأطفال الكوبيين تعليما أساسيا.

٤٩ - إلا أنها استدركت قائلة إن الجهود المبذولة على المستوى الوطني ليست كافية بمفردها. ففي عدة أجزاء من العالم، لا يمكن التغلب على أوجه القصور الهيكلية إلا بعمل متضافر على مستوى يفوق المستوى الوطني. وثمة حاجة إلى فلسفة جديدة للتضامن الدولي تساعد البلدان النامية على تنفيذ خططها الوطنية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للطفل. فمعظم البلدان يتعذر عليها أن توفر للطفل الحد الأدنى من التعليم.

٥٠ - وشددت على أنه ينبغي للبلدان القليلة التي لم تصدق على اتفاقية حقوق الطفل أو التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك دون إبطاء في الوقت الذي ينبغي فيه أيضا زيادة الجهود الوطنية والدولية لضمان تحقيق فوائد عملية من الاتفاقية.

٥١ - وقالت إن حياة الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم قد تحطمت بسبب استغلالهم لأغراض البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم وتشغيلهم وتشردهم ويسبب تأثرهم بالنزاعات المسلحة وبيع أعضائهم بصورة غير مشروعة وتبنيهم بالتزوير ومعدلات وفياتهم المرتفعة.

٥٢ - وأعلنت أن كوبا تؤيد العمل الذي تقوم به المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية والعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة وهي ستواصل المشاركة في صياغة البروتوكولين الاختياريين بشأن هذه المسائل.

٥٣ - واختتمت بالقول إن الحكومة الكوبية أثبتت اهتمامها العالمي بالطفل وذلك بأن قدمت خدمات طبية مجانية إلى العديد من البلدان ووفرت التعليم للأطفال والطلاب من جميع أنحاء العالم وقدمت المساعدة الطبية إلى ضحايا الكوارث الكبرى. وستواصل كوبا وضع البرامج والسياسات التي تثبت التزام الحكومة الكوبية بمسألة النهوض الشامل بالأطفال.

٥٤ - **السيد ده سرام** (سري لانكا): وصف استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة بأنه على نحو ما عبَّر عنه ببلاغة تقرير الممثل الشخصي للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح (A/53/482)، شر مقيت يجب على جميع الكيانات الحكومية وغير الحكومية الالتزام بالقضاء عليه. وقال إن سري لانكا تؤيد الاستراتيجيات المشار إليها في ذلك التقرير وإن كانت تلاحظ أن التمويل لا يزال عقبة خطيرة.

٥٥ - وتابع قائلا إنه بالرغم من أن سري لانكا قد ورد ذكرها في التقرير، ترى حكومته أن تلك الإشارة لا تنقل صورة دقيقة عن الحالة. فالإشارات غير الموفقة التي تضع الحكومة جنبا إلى جنب مع منظمة نمور تحرير التاميل ايلام المنظمة الإرهابية الشرسة خلفت انطباعا خاطئا لعله غير مقصود بأن تلك المنظمة كيان يقف على قدم المساواة مع الحكومة. وبعد أن عدَّد المتكلم مجموعة من الفظائع التي ارتكبتها تلك المنظمة، قال إنها لا تزال تزج في القتال المسلح حتى بأطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٣ سنة.

٥٦ - وتدرك سري لانكا محنة هؤلاء الأطفال من ضحايا وحشية تلك المنظمة وهي بصدد وضع برنامج لتعزيز تعافيهم نفسانيا وتعليمهم وتدريبهم مهنيا. وتعتقد حكومته أن على الممثل الخاص أن يصدر بيانا علنيا بشأن المعاملة السيئة البشعة التي يتلقاها الأطفال على يدي تلك المنظمة. ويتضمن تقرير الممثل الخاص عددا من التوصيات التي ينبغي أن تنظر فيها جميع الدول بعناية بغية حماية الأطفال من آفة الحرب.

٥٧ - واستطرد يقول إن الفقرة ١٤٠ ينبغي تفحصها بدقة ولا يستطيع وفده أن يفهم سبب أهمية قيام الحكومات المعنية بالأمر بإبراز حماية للأطفال في سياساتها الخارجية. فحماية الأطفال هي من الجوانب الهامة في السياسة المحلية للحكومات. ثم أن الإشارة في تلك الفقرة إلى "الفعاليات الدولية" ليست واضحة. وترحب سري لانكا بهذه التوصية على أن يكون مفهوما أنها تنطبق على "الفعاليات" من غير الدول مثل منظمة نمور تحرير التاميل ايلام التي تستمد في شراء الأسلحة دعما ماليا من المتعاطفين معها في بعض البلدان الغنية. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد وفده أن الفقرة ١٥٢ من التقرير المتعلقة بمنع الصراع عند المنشأ توصية عامة وليس فيها ما يشير بأي شكل من الأشكال إلى أن الممثل الخاص يعتزم أن يسوي النزاعات. ولن تؤيد سري لانكا أي مبادرات من هذا القبيل. وبالرغم من أنه يتعذر منع النزاعات نهائيا، فإنه يتعين فعل شيء ما لمنع آثارها المعاكسة على الأطفال. وختم قائلا إن وفده يعرب عن ارتياحه لتقرير الممثل الخاص وتفانيه في خدمة قضية الأطفال الذين يتعرضون في بعض البلدان للاستغلال والمعاملة الوحشية.

٥٨ - **السيد بوكالندرو** (الأرجنتين): قال إن اتفاقية حقوق الطفل لا تنفك تتضح أهميتها الجوهرية. فالاتفاقية تحظى بتأييد جميع دول العالم تقريبا وهي بمثابة أساس الأنشطة التي تضطلع بها لفائدة الأطفال منظمة الأمم المتحدة للطفولة وسائر أجهزة الأمم المتحدة. وحث الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. ووصف المبادرات المتخذة لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة بما فيها مبادرة تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالأطفال والنزاع المسلح بأنها جديرة بأن يؤيدها المجتمع الدولي بأسره تأييدا كاملا.

٥٩ - ومضى يقول إن أحكام الاتفاقية تطبق في الأرجنتين مباشرة ولا تحتاج إلى أي تشريعات وطنية إضافية. وعلاوة على ذلك، سينص مشروع قانون جرت صياغته مؤخرا على إثبات هوية وجنسية المولودين الجدد وسيعزز نماء الأطفال بصورة عامة. وقال إن تحقيقات قضائية تجرى بشأن الأطفال الذين اختطفوا في عهد النظام العسكري في الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٣. ويتضح التقدم المنجز أيضا من الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب "الدفاع عن حقوق الطفل" وإدخال تعديل على القانون المدني بشأن التبني يغلب مصالح الطفل. والأرجنتين هي الآن بصدد الموافقة على اتفاقية الدول الأمريكية بشأن الاتجار الدولي بالقاصرين كانت قد اعتمدت في مؤتمر الدول الأمريكية المتخصص الخامس المعني بالقانون الدولي الخاص. وينبغي إيلاء الاتجار بالأطفال أقصى درجات الاهتمام. ثم إنه ينبغي أن تدرك الدول خطورة تنازع القوانين الذي لا يراعي مصالح الطفل عندما تحاول الأطراف تسوية قضايا الخطف التي تكون لدولتين أو أكثر صلة بها.

٦٠ - ومضى يقول إن التعليم الإجباري يطبق في الأرجنتين منذ عام ١٩٨٤ لفائدة الأطفال إلى أن تصل أعمارهم إلى ١٤ سنة. وقد اعتمد في عام ١٩٩٣ قانون ينص على إلزامية التعليم ومجانيته على مستوى البلديات والمقاطعات والمستوى الوطني.

٦١ - وختم مؤكدا من جديد التزام الأرجنتين بتوفير الرعاية الاجتماعية للطفل باعتبارها استثمارا في المستقبل.

٦٢ - **السيدة ماك فيه** (كندا): رحبت بالعمل الذي أنجزته المقررة الخاصة بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وبالعمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وقال إنه لا يزال هناك مع ذلك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز حقوق الطفل وحمايته.

٦٣ - وأضافت قائلة إن كندا ساورها القلق من استخدام الإنترنت لنشر صور يستغل فيها الأطفال لإنتاج المواد الإباحية ولأغراض البغاء وتعمل كندا مع حكومات أخرى من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة وهيئات أخرى، للحيلولة دون تحويل الإنترنت إلى ملجأ آمن للذين يريدون إيذاء الأطفال. وتتضمن الأهداف المزمع تحقيقها بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع الاتفاقية، وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتصلة ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج

المواد الإباحية. ونظمت كندا موائد مستديرة لزيادة الوعي باستغلال الأطفال لأغراض تجارية جنسية ووضعت تشريعات لملاحقة الكنديين المتورطين في مثل هذه الجرائم.

٦٤ - واستطردت تقول إن محنة الأطفال المتضررين من الحرب المتمثلة خاصة في بروز اتجاه نحو استهدافهم كمقاتلين وضحايا على حد سواء إنما هو من أشد مسائل الأمن البشري إزعاجا للعالم. وتشجع كندا الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لما في الشراكات من أهمية حاسمة لتحديد سبل مساعدة أولئك الأطفال. وقد استضافت كندا مائدتين مستديرتين بشأن ذلك الموضوع.

٦٥ - وفيما يتعلق بمشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتصلة بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، قالت إن كندا تعكف على إعادة النظر في تشريعاتها الدفاعية استعدادا للتصديق على البروتوكول عند اعتماده. وعلى المنوال ذاته تؤيد كندا بقوة إدراج حكم في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجرم ممارسة تجنيد الأطفال واستخدامهم. وينبغي أن تكون مساعدة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة عنصرا رئيسيا في بعثات المستقبل لعمليات دعم السلام. وأيدت توصية الممثل الخاص الداعية إلى تعزيز مستويات سلوك موظفي حفظ السلام. وبالمثل ينبغي أن تدرج على نحو أكثر انتظاما حقوق الإنسان والقواعد الإنسانية لحماية الأطفال المتضررين من الحرب في سياسات أجهزة الأمم المتحدة وإجراءاتها.

٦٦ - وذكرت أن كندا ساهمت في برامج منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال وأيدت الجهود الرامية إلى وضع صك قانوني مبسط وفعال، يوافق عليه أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. وتتابع حكومتها أيضا خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بعمالة الأطفال المعقود في أوسلو في ١٩٩٧.

٦٧ - وأضافت تقول إن الحكومة الكندية تأييدا لتوصيات المقرر الخاص بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، استضافت في آذار/ مارس ١٩٩٨ مؤتمر القمة الدولي لضحايا الاستغلال الجنسي الذي حضرته وفود شبابية من الأمريكتين من ضحايا الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. وتقدم كندا لفائدة شباب عدة بلدان نامية حضرت مؤتمر القمة التمويل اللازم لدعم إعادة تأهيلهم وتوجيههم وتعليمهم وتدريبهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٦٨ - وتابعت تقول إنه قد ترتب على نجاح اتفاقية حقوق الطفل إلقاء أعباء كثيرة على لجنة حقوق الطفل من حيث قدرتها على النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف. وعليه تأمل كندا في أن تقوم الدول الأطراف الأخرى بإيداع وثائق قبول التعديل القاضي بزيادة عدد أعضاء اللجنة إلى ١٨ عضوا.

٦٩ - وفي الختام، وجهت الانتباه إلى معرض متنقل تعرض فيه لمدة سنتين صور يرسمها الأطفال ويطلب فيه من الأطفال في كل مكان يسافر إليه المعرض أن يرسموا صورا تعبّر عن فهمهم لحقوق الإنسان. وقالت إن الأطفال عبروا في الرسومات التي قدموها حتى الآن عن حقهم في الغذاء والمأوى والتعليم واللعب فضلا عن حقهم في التعبير عن آرائهم وحمايتهم من الأذى. وختمت بالقول إنها تحث الدول الأطراف على الالتزام بكفالة تلك الحقوق.

٧٠ - **السيد رحمنوف** (تركمانستان): قال إن حقوق الطفل هي أكثر الحقوق إنسانية من بين حقوق الإنسان وأن العمل من أجل إعمال هذه الحقوق من أكثر العوامل الملهمة في المستقبل. وأعرب عن امتنان وفد بلده للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وللمقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، وكذلك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والحكومات والمنظمات، والمجتمع الدولي والأفراد الذين لم يألوا جهدا من أجل تعزيز حقوق الطفل. وأشاد بمبادرة إعلان الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لبناء ثقافة سلم ولا عنف من أجل أطفال العالم.

٧١ - وتابع قائلا إن تركمانستان حققت، بالتعاون مع اليونسيف، نجاحا كبيرا في توفير الخدمات الاجتماعية للأطفال. وإنها أولت اهتماما خاصا للتعليم والصحة ووفيات الأمهات والأطفال والإمداد بالمياه النقية في منطقة بحر آرال. وذكر أنه لا يزال هناك خطر رئيسي يتمثل في العيوب الخلقية ووفيات الأمهات خلفته الكارثة البيئية التي ألمت بمنطقة بحر آرال. وحث البلدان المانحة على مواصلة مساعدة اليونيسيف على كفالة الحق الأساسي في الحياة لأطفال تلك المنطقة.

٧٢ - وزاد على ذلك قوله إن تركمانستان ترحب بالالتزام العالمي لحقوق الطفل ولكنها تعترف بأن هناك عملا لم ينجز كاملا يتعلق بعدد وفيات الأطفال الذي يزيد على ١٢ مليون وفاة سنويا والذي يعزى أساسا إلى الفقر. وأوضح أن الأطفال الذين يعيشون في حالة من الفقر محرومون من التعليم ومعرضون إلى حد كبير للمشاكل الصحية، والاستغلال والعنف. واستدرك قائلا إن إمكانيات تحسين نمائهم لا نهاية لها تقريبا. وأضاف قائلا إنه نظرا لأن البيئة التي يعيش فيها الطفل لها دور أساسي فإن حكومة بلده ترحب بالنهج الذي توخاه الممثل الخاص للأمين العام إزاء مشكلة استغلال الأطفال عسكريا، وقال إنه يشجع البلدان المعنية على تقديم الدعم الكامل له.

٧٣ - وذكر أن وفد بلده يؤكد على أهمية إبرام بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل لحماية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشرة سنة من التجنيد. وقال أيضا إن وفد بلده يؤيد الإجراء الرامي إلى زيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل.

٧٤ - وقال في خاتمة بيانه إن تركمانستان تكرر من جديد، بوصفها من أول البلدان التي صدقت على الاتفاقية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، تأكيد موقفها بشأن إزالة الألغام البرية، إذ أنه لا يمكن السماح بمواصلة استخدامها كأداة لقتل وتشويه ملايين الأطفال في العالم.

٧٥ - **السيد ماكنزي** (ترينيداد وتوباغو): قال إن التصديق أو الانضمام الشامل لاتفاقية حقوق الطفل الذي سيتحقق قريبا جعل من هذه الاتفاقية أكثر معاهدات حقوق الإنسان قبولا في التاريخ، كما أنها تشهد على التزام المجتمع الدولي بتعزيز وحماية حقوق الطفل. وإن ذلك الالتزام قد تأكد بدخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٠، الذي صادف انعقاد القمة العالمية للطفل التي اعتمدت إعلانا عالميا وخطة عمل عالمية.

٧٦ - وتابع قائلا إن ترينيداد وتوباغو صدقت على الاتفاقية في عام ١٩٩١ وقدمت تقريرها الأولي في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، اتخذت الحكومة مبادرات عديدة بهدف تعزيز رفاه الطفل وتحقيق الوعي الوطني، بما في ذلك إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لوضع خطة عمل وطنية وتنفيذها.

٧٧ - وأضاف قائلا إنه تحقق على الصعيد العالمي تقدم كبير خلال العقد الماضي، لا سيما في ميدان الصحة. واستدرك قائلا إن العديد من الأهداف التي حددتها القمة العالمية ربما لا تتحقق. ومن هذه الأهداف التي حققتها ترينيداد وتوباغو خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وذكر أن معدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة بلغ ١٧ في الألف من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٦. وأوضح أن من السمات الرئيسية التي يشملها برنامج الصحة الوطني التغطية بالتحصين، وإدماج الخدمات الصحية المدرسية في نظام الرعاية الصحية الأولية، وخفض مستوى سوء تغذية الأطفال وزيادة دعم المواد الغذائية.

٧٨ - وتابع قائلا إن ترينيداد وتوباغو ركزت بقوة منذ الاستقلال على التعليم الذي لا يزال يحتل صدارة البنود التي تستأثر بأكبر حصة من الإنفاق الحكومي. وأوضح أن مستويات التسجيل في المدارس ارتفعت إلى ٩٦ في المائة بفضل فرص التعليم الابتدائي الحر والإلزامي في المدارس العمومية والمدارس التي تتلقى المساعدة من الحكومة، كما أن نسبة الفتيات المسجلات للفتيان تعتبر من أعلى النسب في العالم وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨. وذكر أن التعليم الوطني قد تطور بسرعة خلال العقد الماضي، كما حظي التعليم الخاص، من خلال تحسين البرامج والمرافق للمدرسين بأهمية أكبر. هذا وبذلت جهود من أجل إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في نظام التعليم العام.

٧٩ - ومضى قائلا إن الحاجة تدعو الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توفير الحماية الخاصة للأطفال بهدف منع اشتراكهم في الأنشطة الضارة. وأوضح أن ظاهرة أطفال الشوارع، وعمل الأطفال واستغلال الأطفال جنسيا عادة ما تتفشى أكثر في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. ثم قال إن حكومة بلده قد أنهت بمساعدة من اليونيسيف دراسات تهدف إلى جمع المعلومات بشأن أكثر الأطفال حرمانا. وذكر أن حكومة بلده تقدم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية ومآوى أطفال الشوارع في شكل معونة مالية وتدريب مقدمي الرعاية. وذكر أن هناك مكتبا مركزيا لرصد حالة الأطفال الذين هم في حاجة إلى حماية خاصة. ومن التدابير الهامة الأخرى تقديم المنح للمنظمات التي ترعى الأطفال والأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة، وتقديم خدمات المشورة والتدوين الشامل لقوانين الطفل والأسرة. وأضاف قائلا إنه أدخلت تعديلات على قانون الطفل في حين يجري استعراض مرفق تبني الأطفال بين البلدان وإنشاء محكمة للأسرة.

٨٠ - وحث في خاتمة بيانه المجتمع الدولي على أن يكفل عند التحضير لاستعراض نتائج القمة العالمية للطفل، المحافظة على تلك المنجزات. وقال إن الطفل يحتاج إلى التنشئة وتوفير الظروف الملائمة لنموه البدني والعقلي والعاطفي والأخلاقي. وعلاوة على ذلك، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل العمل من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة حتى لا تحبط الآمال والتعليم والرؤية المغروسة في نفوس أطفال العالم بسبب انعدام فرص العمالة في السنوات المقبلة.

٨١ - **السيد الحميدي** (العراق): قال إن كلا من اتفاقية حقوق الطفل والصكوك الدولية ذات الصلة تؤكد على أهمية ضمان الحقوق الأساسية للطفل فيما يتعلق بنموه البدني والفكري والأخلاقي والروحي والاجتماعي وحقه في الحياة بحرية وكرامة. وتعترف تلك الصكوك بأن الطفل معرض للخطر وأنه يحتاج إلى حماية خاصة.

٨٢ - وتابع قائلا إن ملايين الأطفال في العالم محرومون مع ذلك من حقوقهم الأساسية نتيجة للاستغلال الجنسي، والاستغلال الاقتصادي، وتأثير النزاع المسلح، والجزاءات الاقتصادية كما هي الشأن في حالة العراق. وذكر أن على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد من أجل ضمان الإعمال الكامل لأحكام هذه الصكوك وأهداف القمة العالمية للطفل.

٨٣ - وزاد على ذلك قوله إن الحكومة العراقية اعتمدت قانونا يتعلق بالحماية الخاصة للأطفال وإعادة تأهيلهم، ورعاية الأطفال بالتعليم الإلزامي. واستدرك قائلا إن ثماني سنوات من الجزاءات أدت إلى فقد العديد من المنجزات وترتبت عليها آثار وخيمة على صحة الأطفال وتغذيتهم. ووفقا لتقرير الأمين العام المقدم وفقا للفقرة ٤ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، (S/1998/477)، تشير النتائج الأولية لمسح غذائي شمل نحو ٠٠٠ ١٥ طفل في العراق إلى أن الحالة الغذائية للأطفال دون سن الخامسة لم تتغير منذ آذار/ مارس ١٩٩٧. وذكر أن أكثر من ثلثي الأطفال يعانون من سوء التغذية المزمنة أو الحادة وأن ربعهم وزنهم ناقص.

٨٤ - وذكر أنه وفقا لليونيسيف، تحدث ٠٠٠ ٩٠ وفاة أخرى سنويا بسبب الجزاءات. وذكر أن خطة النفط مقابل الغذاء لم توفر الحماية الكافية لأطفال العراق من سوء التغذية والأمراض. أما الأطفال الذين لم يموتوا فإنهم محرومون من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

٨٥ - وقال في خاتمة بيانه إن المعاناة التي سببتها الجزاءات لأطفال العراق وشعبه تعكس بوضوح ما تكنه بعض الأطراف من رغبة في إبادة شعب العراق وتدميره. ثم قال إنه ينبغي رفع الجزاءات فورا حتى يتمكن أطفال العراق من جديد من التمتع بحقوقهم التي تمنحها إياهم هذه الاتفاقية.

٨٦ - **السيد ماتوتي** (بيرو): قال إن وفد بلده يوافق على البيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة ريو. وأشار إلى مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية أطفال الشوارع وأكد الحجم الكبير للعمل الذي لا يزال لم ينجز. ولاحظ أن اتفاقية حقوق الطفل هي أكثر الاتفاقيات قبولا في التاريخ، في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى الخمسين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وتعمل بيرو، بوصفها بلدا موقعا على هذه الاتفاقية، على تنفيذ سياسات الهدف منها ضمان معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال على نحو ملائم.

٨٧ - وتابع قائلا إنه بعد سنوات من الاضطراب، نفذت حكومة بلده إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستقرار السياسي، وتطبيع العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية والسلم، والقضاء على الإرهاب والاتجار بالمخدرات، هذين الوبائين اللذين يعانيهما مجتمع بيرو. ونتيجة لذلك، تم تهيئة أوضاع جديدة إيجابية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وفي الوقت نفسه لمواجهة تحدي تعزيز التنمية البشرية.

٨٨ - ومضى قائلا إن حكومة بلده نفذت، بإعطائها الأولوية للالتزامات الناشئة من القمة العالمية للطفل، سياسات اجتماعية قائمة على مكافحة الفقر المدقع والنهوض بأكثر فئات السكان ضعفا، الأطفال والنساء. وأضاف قائلا إنها سنت قوانين وشجعت برامج لحماية حقوق الأطفال والمراهقين وأنشأت وزارة للنهوض بالمرأة والتنمية البشرية مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالأطفال وخطة العمل الوطنية للطفل للفترة ٢٠٠٠-١٩٩٦.

٨٩ - وتابع قائلا إن بلده تقدم أيضا بعرض لاستضافة الاجتماع الوزاري الرابع المعني بالطفل والسياسة الاجتماعية في الأمريكتين لينعقد في ليما من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأوضح أن هذا الاجتماع الذي سيحضره نحو ٣٧ بلدا من الأمريكتين، بالإضافة إلى إسبانيا والبرتغال، سيعزز أهداف العقد، ويقيم التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة أمام تحقيق أهداف خطة عمل القمة العالمية للطفل، وتحديد أهداف محلية وإقليمية لرفاه الطفل. ويجري حاليا إعداد خطة عمل إقليمية لتوجيه السياسات المتعلقة بالطفل وتحسين ظروف معيشة أطفال المنطقة وتعزيز التنمية المستدامة. وذكر أن هذه الوثيقة من شأنها أن تحدد المواضيع الرئيسية وتسهم في زيادة فعالية الخطط الوطنية في مجال حقوق الطفل، لا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل وفيات الأمهات، وانخفاض الوزن عند الولادة، والتغذية، والتعليم، والمرافق الصحية ومياه الشرب.

٩٠ - وذكر أن بيرو ستشترك، في إطار تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، في الاجتماع المقبل للفريق العامل المعني بمبادرة ٢٠/٢٠، الذي سيعقد في فيينا نام في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقال إن تلك المبادرة، نصت في الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠، على أن تخصص البلدان الصناعية والنامية المهتمة مزيدا من الموارد للبرامج الاجتماعية الأساسية. ثم قال في خاتمة بيانه إن المشتركين يعترفون تماما بأن اتفاقية حقوق الطفل تضمن عدم حرمان أي طفل من الحق في التمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وكرر تأكيد التزام وفد بلده بحقوق الطفل كما اعترف بمسؤوليته المشتركة عن التنمية الاجتماعية على الصعيد العملي.

٩١ - **السيدة أوديرا** (كينيا): أعربت عن عميق أسفها لأن تغير طبيعة النزاع ونطاقه لم يجعل فقط من الأطفال ضحايا بل وكذلك أدوات حرب. وبصرف النظر عن المخاطر الحقيقية لخطر تعرض الأطفال الجنود للإصابة والعجز الدائم وربما الموت، فإنهم الذين يبقون منهم على قيد الحياة يواجهون عائقا إضافيا ألا وهو عائق المشاكل النفسية التي تتطلب مساعدة طويلة الأجل لتخليصهم منها وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقالت إن استخدام الأطفال بوصفهم "عمالة مسلحة" لا سيما في حالات اللاجئين، تشكل مصدر قلق خاص.

٩٢ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتعاون بين الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال ومنظومة الأمم المتحدة، كما أعربت عن تأييدها للمبادرات التي اقترحها. وأعربت أيضا عن ترحيبها بإدراج نص بشأن استخدام الأطفال الجنود في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بوصفه جريمة حرب وقالت إن إعراب المجتمع الدولي عن اهتمامه بتجريم أعمال عنف محددة ضد الأطفال أمر مشجع.

٩٣ - وأعربت عن قلق وفد بلدها للزيادة المثيرة للانزعاج في بيع الأطفال والاتجار بهم، وبغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، والاستغلال التجاري للأطفال الذي كثيرا ما تقوم به مؤسسات منظمة،

واتساع نطاق السياحة لأغراض ممارسة الجنس مع الأطفال. وذكرت أن هذه المسألة الأخيرة تشكل مصدر قلق خاص بالنسبة لوفد بلدها، لأن كينيا وجهة سياحية رئيسية. وشددت على أهمية توثيق التعاون الدولي في معالجة هذه المسألة. وأشارت إلى زيادة استخدام شبكة إنترنت وسائر الوسائط الالكترونية لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري وقالت إنها تتفق مع المقررة الخاصة على أنه يجب على جميع الأطراف، بما في ذلك المختصين في وسائط الإعلام، العمل على إزالة هذا الخطر.

٩٤ - وتابعت قائلة إن حكومة بلدها دعت إلى تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، فأنشأت لذلك قوة عمل لاستعراض القوانين المتعلقة بحقوق الطفل، وتعزيز الإدارة المعنية بشؤون الطفل لزيادة تمكينها من مواجهة التحديات المتعلقة بأطفال الشوارع وبغاء الأطفال. وذكرت أن حكومة بلدها على الرغم من أنها ترزح تحت وطأة عبء الدين الخارجي فإنها لا تزال، توفر التعليم الابتدائي المجاني في المدارس الحكومية.

٩٥ - وبرهنت في خاتمة بيانها على أنه لا يمكن ضمان مستقبل البشرية إلا بضمان حقوق الطفل اليوم. وأوضحت أيضا أن للطفل الحق في أن يعيش في ظروف سعيدة وآمنة وأنه لزام على الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن توفر الحماية الخاصة للأطفال سواء في حالة النزاع أو السلم.

٩٦ - **السيد بييندیزا** (أوغندا): قال إنه يتحتم ترجمة هذه المجموعة الكبيرة من الصكوك والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى عمل بهدف إحداث تغير ملموس في حياة الأطفال المعرضين للخطر. وذكر أن حكومة بلده بوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، لا تدخر جهدا من أجل تنفيذ الاتفاقية. وأنها ملزمة بتوزيع مراكز المسؤولية عن خطة العمل الوطنية، بتحسين التنسيق فيما بين مختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن رفاه الطفل، وزيادة وعي الجمهور بالمسائل المتعلقة بالطفل واتخاذ إجراءات من أجل تحقيق شمولية التعليم الابتدائي.

٩٧ - وتابع قائلا إن حكومة بلده تعترف بالمسؤولية عن أمن الأطفال في البلد وإنها لا تدخر جهدا من أجل تعزيز حماية حقوق الأطفال وفقا لمعاهدة حقوق الطفل. واستدرك قائلا إنه في الوقت الذي كانت فيه أوغندا تتقدم بثبات نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، اجتاح المنطقة الشمالية منها منذ عشر سنوات نزاع أثيم شنه جيش الرب للمقاومة، الذي يستخدم الاختطاف كوسيلة لإرهاب الأهالي وتعزيز قواته. وذكر أن منظمات مثل اليونيسيف قد أبلغت عن الحالة المزرية للأطفال في تلك المنطقة حيث تم تجنيد الآلاف منهم عنوة في صفوف جيش الرب للمقاومة - ربما لم تزد سن البعض منهم عن ٤ سنوات.

٩٨ - ودعا الى التنفيذ الكامل بالصكوك ذات الصلة المتعلقة بحقوق الطفل وناشد المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم لحكومته التي تسعى الى ضمان التسريح غير المشروط لأولئك الأطفال. وأعرب عن تقدير وفد بلده لجميع البلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت الدعم لأسر الأطفال المخطوفين ولحكومته في جهودها الرامية الى البحث عن تسوية دائمة لهذه المأساة.

٩٩ - **السيد يوفانوفيتش** (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن مأساة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح تشكل أولوية في نظر لجنة الصليب الأحمر الدولية في دورها بوصفها حامية لضحايا النزاعات المسلحة ووصية على القانون الإنساني الدولي. وأعرب عن ارتياحه لازدياد الوعي الدولي بهذه المشكلة وتأثيرها على التنمية في البلدان في حالات النزاع في المستقبل. وأشاد بجهود الممثل الخاص التي أثمرت طرح المسألة أمام مجلس الأمن، وأكد من جديد التزام منظمته بالتعاون مع الممثل الخاص للاستفادة من خبرته في مجال القانون الإنساني الدولي. وأكد أيضا أهمية الاجتماعات مثل المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب المعقود في لشبونة في آب/أغسطس ١٩٩٨ الذي قدم، في إعلانه الختامي، التزاما بمنع مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. ثم قال إنه ينبغي مع ذلك عمل المزيد من أجل ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

١٠٠ - وواصل قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تركز على المستوى التنفيذي على تحديد الأطفال غير المصحوبين وتسجيلهم؛ وزيارة الأطفال السجناء وطلب تسريحهم أو سجنهم في أماكن منفصلة عن سجن الكبار وذلك بطبيعة الحال باستثناء المجموعات الأسرية؛ وتقديم المساعدة الغذائية والطبية لهم. وأضاف قائلا إن اللجنة تعمل أيضا من أجل وضع قواعد دولية وتنفيذها بهدف ضمان تعزيز حماية الأطفال ليس فقط بوصفهم مدنيين بل وكذلك بوصفهم مجموعات ضعيفة بوجه خاص.

١٠١ - وتابع قائلا إنه نظرا للعدد المثير للجزع من الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن خمسة عشرة سنة المشاركين في النزاعات المسلحة، فإنه يعرب عن ارتياحه لإدراج نص في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن استخدام الأطفال دون سن الخامسة عشرة باعتبار ذلك يشكل جريمة حرب، غير أنه قال إنه ينبغي بالإضافة الى ذلك تجريم مشاركة الأطفال في المعارك، والأنشطة ذات الصلة مثل الاستطلاع والتجسس والتخريب واستخدام الأطفال كخديعة، أو كمراسلين أو في نقاط التفتيش.

١٠٢ - وزاد على ذلك قوله إن لجنة الصليب الأحمر الدولية أيدت اعتماد بروتوكول اختياري للاتفاقية تحظر أي مشاركة للأطفال دون سن الخامسة عشرة في الأعمال القتالية، وسوف ينطبق على جميع الأطراف في أي نزاع، بما في ذلك المجموعات المسلحة، ثم قال إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر اعتمدت أيضا خطة عمل تتعلق بالأطفال ضحايا النزاعات المسلحة الهدف منها منع إشراك الأطفال دون سن الثامنة عشرة في النزاعات المسلحة ووضع إجراءات عملية لحمايتهم ومساعدتهم، بما في ذلك إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

١٠٣ - **السيد ليسك** (المراقب عن منظمة العمل الدولية): قال إنه على الرغم من تزايد استخدام الأطفال في كامل أنحاء العالم، فقد أحرز تقدم في معالجة هذه المشكلة، كما يتبين ذلك من خلال زيادة اهتمام منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والتصميم المتزايد على القضاء على أكثر أشكال عمل الأطفال إفراطا. ومن ذلك على سبيل المثال، دعوة غالبية الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية تقريبا الى وضع اتفاقية بشأن هذه المسألة.

١٠٤ - وتابع قائلا إن الجزء الأول من استراتيجية العمل الدولية هو صياغة قواعد قانونية دولية لمساعدة الدول الأعضاء على حظر عمل الأطفال تدريجيا من خلال التشريعات والنظم الوطنية. وأوضح أن اتفاقية السن الأدنى (رقم ١٣٨، لعام ١٩٧٣) تشكل المعيار الدولي الأساسي لعمل الأطفال وهي مشمولة بإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والذي يلزم جميع الدول بتعزيز الحقوق الأساسية للطفل من خلال حظر عمل الأطفال. وأضاف قائلا إن هناك وثيقة دولية جديدة سيعتمدها المؤتمر العام الدولي المقبل في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وستطبق على جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشرة وتدعو الى القضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاسترقاق والممارسات المماثلة، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة، لا سيما في تجارة المخدرات. وأوضح أن من الأمور الأساسية لتحقيق أهداف الاتفاقية المقترحة اتخاذ تدابير وقائية وتقديم المساعدة المباشرة للأطفال لتحريرهم من أسوأ أشكال عمل الأطفال وتوفير ما يلزم من أجل إعادة تأهيلهم وإدماجهم. ونظرا لما تكتسيه هذه الأنشطة مثل الاتجار بالنساء والأطفال من أبعاد دولية، فإن الاتفاقية الجديدة ستلزم الدول الأعضاء بالتعاون مع بعضها البعض.

١٠٥ - وذكر أن الجزء الثاني من الاستراتيجية هو تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في وضع إجراءات عملية، لا سيما من خلال البرنامج الدولي حظر عمل الأطفال، الذي يعطي الأولوية لأكثر أشكال عمل الأطفال تطرفا، والبغاء والاتجار بالأطفال، لا سيما فيما يتعلق بالأطفال دون سن الثانية عشرة والفتيات. ثم قال إن أمانة منظمة العمل الدولية وضعت أيضا منهجية تتعلق بإجراء مسوح وطنية لعمل الأطفال ساعدت على تحديد المجالات التي يبلغ فيها تركز عمل الأطفال أعلى المستويات وأنواع المخاطر التي يتعرض لها الأطفال.

١٠٦ - وأكد على ضرورة إقامة تحالف واسع النطاق لمواجهة مشكلة عمل الأطفال. وأوضح أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولى ولكن أرباب العمل، والعمال، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات التطوعية يقومون بدور رئيسي في تشجيع الأعمال الحرة وظروف العمل المسؤولة اجتماعيا. وذكر في خاتمة بيانه أن هناك توافقا متزايدا في الآراء على أنه يجب وقف عمل الأطفال، لا سيما أنكر أشكال سوء معاملة الأطفال وأن منظمة العمل الدولية ملتزمة بتحقيق هذا الهدف.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥.

- - - - -